مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الدارقطني

إعداد/ فيصل محمد عايد القثامي

شعبة الحديث وعلومه ، قسم السنة والكتاب ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، وزارة التعليم ، المملكة العربية السعودية

الملخص :

فإن معرفة مصطلحات نقّاد الحديث من أهم الأشياء في هذا العلم الشريف؛ إذ كيف يمكن فهم كلام الناقد والحكم على الرجال إن لم نفهم قصده ومراميه من أقواله. فإن لم نفهم مقصود النقاد في الراوي، فكيف يمكننا إذاً الحكم على الرواة الذين يتكلمون عليهم، أو الأحاديث التي حكموا عليها.

فعند صدور لفظ منهم في الرواة فيَحْمِلُ ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخُذُهُ من ألفاظ أهل الجرح والتعديل؛ فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم.

والحديث المضطرب كما عرفه شيخنا: هو الحديث الذي وقع فيه اختلافٌ كثير، أو اختلالٌ قوي (ولو كان الحديثُ فردًا) سَواءٌ أكان الاختلاف أو الاختلال في المتن أو في الإسناد، وسَواءٌ أعُرف الصواب أو لم يعرف.

و تبين لي من خلال أحاديث الدراسة أن مراد الدارقطني من الاضطراب مخالف لتعريف المتأخرين للمضطرب في تساوي الأوجه وعدم القدرة على الترجيح، وقد ظهر لي ذلك من صنيعه –رحمه الله– فقد حكم على حديث بالاضطراب، ثم قال: «والمرسل أشبه بالصواب»، وأيضاً استطعت الترجيح بين الأوجه في أحاديث الدراسة، فيكون مراده بالاضطراب (بمعناه اللغوي) لا ماصطلح عليه المتأخرون.

ومن التوصيات الجديرة بالبحث والدراسة تتبع كتب المتون الحديثية، وكتب العلل، والوقوف على الأحاديث التي حُكم عليها بالاضطراب ودراستها لبيان المراد بحكم النقاد عليها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الحديث ، المضطرب ، نقّاد الحديث ، ألفاظ الجرح والتعديل .

The Concept of Disturbed Hadith According to Imam Al-Daraqutni

Faisal Muhammad Ayed Al-Qathami
Hadith and Its Sciences Department, Sunnah and Book Department, College of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract :
Knowing the terminology of hadith critics is one of the most important aspects of this noble science. How can we understand the critic's words and judge the men of hadith if we do not understand their intent and the implications of their statements? If we do not understand the critics' intent,
When a statement is made by them regarding the narrators, then the words of criticism and approval are carried by understanding their statements and purposes, and this does not happen except for the one who is from the people of the craft and knowledge of this matter. As for the one who does not know that and does not have
there is significant disagreement or significant confusion (even if the hadith is a single narration), regardless of whether the Through the hadiths studied, it became clear to me that al-Daraqutni's meaning of "disturbed" differs from the later definition of disturbed, in that the aspects are equal and there is no ability to determine which version is more correct. This became clear to me from his actions—may God have mercy on him—as he ruled a hadith to be disturbed, then said:
Among the recommendations worthy of research and study are the examination of hadith texts and books on defects, identifying hadiths deemed "disturbed" and studying them to clarify the meaning of critics' judgments.

Keywords: Concept of hadith, Disturbed, Hadith critics, Terms of criticism and validation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا مُحمداً عبده ورسوله صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن أتبع سُنَّته، واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن معرفة مصطلحات نقّاد الحديث من أهم الأشياء في هذا العلم الشريف؛ إذ كيف يمكن فهم كلام الناقد والحكم على الرجال إن لم نفهم قصده ومراميه من أقواله. فإن لم نفهم مقصود النقاد في الراوي، فكيف يمكننا إذاً الحكم على الرواة الذين يتكلمون عليهم، أو الأحاديث التي حكموا عليها.

فعند صدور لفظ منهم في الرواة فيَحْمِلُ ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخُذُهُ من ألفاظ أهل الجرح والتعديل؛ فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم(١).

قال السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيتُ من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمان مدحاً، وفي بعضها ذماً؛ أمر شديد، لا يدركه إلا فقيهُ بالعلم»(٢).

وقال الإمام الذهبي: «ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة»(٣).

يقول شيخنا الدكتور الشريف حاتم شارحاً لهذا النقل: إن الإمام الذهبي يرى أن كل ما ذُكر في كتب المصطلح في تحديد معاني ألفاظ الجرح والتعديل لا يكفي، بل مازال هناك حاجة إلى زيادة تحرير وتدقيق، بل عبارة الذهبي تدلّ على أبعد من ذلك؛ إذ هي تعني أننا في أمسّ الحاجة إلى تكميل تلك الجهود، مما يدل على أنها جهودُ مع أهميتها لكنها بعيدة أن تكون كافية للاعتماد الكامل عليها. ومن هنا

---

(١) انظر: التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي(١/٢٨٧).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٥٣).

(٣) شرح موقظة الذهبي (ص: ٢٣٧).

دخل الخطأ على كثير من أعمال المتأخرين والمعاصرين؛ لتعاملهم مع ألفاظ الجرح والتعديل وَفْقَ ماذُكر لها من المعاني والمراتب في كتب المصطلح، والتزموا ذلك بتقليدٍ وسطحيّة، وكأنّ كُلّ لفظٍ من تلك الألفاظ لايحتمل إلا معنى واحداً، ولا ينزل ولا يرتفع عن مرتبته التي ذُكرت له، والحال على خلاف ذلك كما قال الذهبي[(١)].

وقال السخاوي: «فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، و (الكامل) لابن عدي، و(التهذيب) وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً لكان حسناً. وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر؛ والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[(٢)].

ومن هؤلاء الأئمة: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، أحد علماء السُّنة الأفذاذ، ومن له في تقعيد علومها حظ وافر، ونصيب كبير، وأثر عظيم. فتكلم الإمام الدارقطني على الأحاديث النبوية التي أوردها في كتابه «العلل» وبين صحيحها من سقيمها، وكتابه «العلل» أحد كتب العلل المشهورة، ومن المصطلحات الحديثية التي أوردها في كتابه مصطلح «المضطرب».

وهو أحد علوم الحديث المهمة، التي وصف بها بعض الأئمة كثيرًا من الأحاديث النبوية. إلا أن هذا المصطلح بحاجة -كغيره من مصطلحات علوم الحديث- إلى دراسة متأنية، يكشف فيها عن بيان كل إمام لمراده من إطلاقه، بعد جمع كلامه، ودراسة ألفاظه، ومقارنته بغيره من أقرانه في العلم والإمامة.

وبتوجيه من شيخنا الدكتور: الشريف حاتم في دراسة هذا المصطلح؛ رأيتُ أن أقوم بذلك مُحاولاً معرفة مراد الإمام به -مستعيناً بالله تعالى ومتوكلاً عليه-، وسلكتُ طريق التتبع والدراسة للأحاديث التي وصفها الدارقطني بالاضطراب، وقد عنونتُ لهذا البحث: «**مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الدارقطني**».

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

١- الضرورة الملحة إلى دراسة مُصطلحات أئمة الحديث ونقاده، دراسة تحليلة؛ لمعرفة مُرادهم من هذه المصطلحات.

٢-أهمية مُصطلح المضطرب بين علوم الحديث والحاجة إلى معرفة المراد منه.

٣- أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث؛ إذ يتعلق بعلم العلل والجرح والتعديل.

٤- أن الاضطراب علة خفية، لا يطلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث، مع الخبرة والفهم الثاقب.

٤-الرغبة في معرفة مصطلحات الدارقطني وتصرفاته وأحكامه، ومنها: مصطلح الاضطراب.

٥- منزلة الإمام الدارقطني بين نُقاد الحديث، وأحد الأئمة الذين أسّسوا لعلوم الحديث من حيث نقده، وتمحيصه للأحاديث.

---

(١) المصدر السابق(٢٣٨).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١١٤).

٦-إبراز قيمة كتاب «العلل» للدارقطني، وكذلك بيان دور مؤلفه في علم العلل من خلال الحديث عن المضطرب من الأحاديث.

- **الدراسات السابقة:**

- «**المضطرب من الحديث في كتاب العلل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى:٣٢٧هـ**»، بحث محكم، للدكتورة: ثريا عبدالله عباس بكر.
- «**مفهوم المضطرب عند الإمام الترمذي**»، بحث محكم، للمؤلف عبدالعزيز الهليل.
- «**المقترب في بيان المضطرب**»، رسالة جامعية، للمؤلف الدكتور: أحمد بازمول.

- **خطة البحث:**

ينقسم البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، وفهارس متنوعة.

المقدمة

بينتُ فيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: الدراسة النظرية

وتشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «المضطرب» في اللغة.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية لمصطلح «المضطرب»، وتعاريف العلماء عنه.

المطلب الثالث: تحرير مراد الدارقطني بـ «الاضطراب».

المبحث الثاني: فيه جمع وتخريج ودراسة الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حديث سلمان الفارسي، عن أبي بكرٍ رضي اللَّه عنهما.

المطلب الثاني: حديث ابن عمر، عن عمر، رضي الله عنهما.

المطلب الثالث: حديث سعيد بن المسَيِّبِ، عن عمر ﷺ.

المطلب الرابع: حديث الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ ﷺ.

المطلب الخامس: حديث محمد بن الحنفيَّة، عن علي ﷺ.

الخاتمة

وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس

وتشمل الفهارس الفنية للبحث.

- **منهج البحث:**

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي، وفق الآتي:

- جمعتُ الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب في كتابه «العلل».
- أوردتُ نص الحديث وكلام الدارقطني عليه، في بداية كل حديث تمت دراسته.
- خرجتُ الحديث من جميع المصادر الحديثية على وفق الأوجه التي رُوي بها، مما ذكره الدارقطني، ومما لم يذكره، وقد تبين لي ذلك من خلال جمع الطرق.

- عقدتُ عنوانًا فرعي اسميته: دراسة أوجه الاختلاف.
- ترجمتُ لمدار الحديث ترجمة وافية، ثم للرواة عنه ومعرفة أحوالهم جرحاً وتعديلاً، لمعرفة الوجه الراجح.
- ذكرتُ الوجه الراجح في الحديث، مدعماً ذلك بقول أحد النقاد، أو قرينة ترجيح تبينت لي.
- حكمتُ على الحديث من وجهه الراجح، وبينتُ ما فيه من علل إسنادية أو متنية.

ختمت بخاتمة موجزة في نهاية كل حديث، وذكرتُ فيها ما توصلت إليه دراستي في محاولة تحرير مفهوم الاضطراب عند الدارقطني.

المبحث الأول

الدراسة النظرية

وتشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «المضطرب» في اللغة.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية لمصطلح «المضطرب»، وتعاريف العلماء عنه.

المطلب الثالث: تحرير مراد الدارقطني بـ «الاضطراب».

المطلب الأول

تعريف «المضطرب» في اللغة

أصل كلمة «اضطرب»: ضرب، ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار، ويحمل عليه، والضرب: إيقاع شيء على شيء، والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً.

والاضطراب يدل على عدم ثبات الشيء، وعدم انضباطه.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: «اضطرب الحبل بين القوم، إذا اختلفت كلمتهم».

وفي «مختار الصحاح»: «والاضطراب الحركة، واضطرب أمره: اختلّ. ويجوز فتح الراء وكسرها في (مضطرَب)، إلا أن أكثر استعمال المحدثين كسر الراء»[(١)].

المطلب الثاني

النشأة التاريخية لمصطلح «المضطرب» وتعاريف العلماء عنه

قال ابن الصلاح في تعريف المضطرب: «هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه «مضطربًا» إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يُطلق عليه حينئذ وصف «المضطرب» ولا له حكمه»[(٢)].

وقال النووي في «الإرشاد»: «هو الذي يروي على أوجه مختلفة متقاربة، فإن ترجحت إحدى الروايتين بحيث لا تقاومها الأخرى لكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غيره من وجوه الترجيح المعتمدة. فالحكم للراجح، ولا يُطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه»[(٣)].

وعرفه ابن دقيق العيد بقوله: «هو ما روي من وجوه مختلفة، وهو أحد أسباب التعليل عندهم

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/١٧)، لسان العرب(٨/٣٥)، مختار الصحاح(١٠٣)، المفردات للأصبهاني (٢٩٤)، فتح المغيث(١/٢٧٤)، قواعد التحديث للقاسمي(١٣٢).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٩٤).

(٣) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ (١/ ٢٤٩).

وموجبات الضعف للحديث»[١].

وقال بدر الدين بن جماعة: «هو الذي يروى على أوجه مُخْتَلِفَة متقاربة، فَإِن ترجحت إحدى الروايات على الأخرى بوجه من وُجُوه التَّرجيح بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صُحبة للمروي عنه أو غير ذلك؛ فالحكم للراجح، ولا يكون حينئذٍ مضطرباً»[٢].

وقال الطيبي: «هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجهٍ آخر مخالفٍ له، وإنما نُسمِّيه «مضطربًا»؛ إذا تساوت الروايتان، فإن ترجَّحَت إحديهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك، فالحكم للراجح ولا يكون حينئذٍ مضطربًا»[٣].

وقال العلائي: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً عالياً واطلاعا حاويا وإدراك المراتب الرواة ومعرفة ثاقبة»[٤].

وقال العراقي: «(مُضطربُ الحديث) بكسر الراء، اسم فاعل من اضطرب (ما قد وردا) حال كونه (مختلفًا من) راوٍ (واحدٍ) بأن رواه مرة على وجهٍ، وأخرى على آخر مُخالفٍ له (فَأَزْيَدَا) بأن يضطرب فيه كذلك راويان فأكثر في لفظ (متنٍ أو في) صورة (سندٍ) رُواتُه ثقاتٌ، إمَّا باختلافٍ في وصلٍ وإرسالٍ، أو في إثبات راوٍ وحذفهِ، أو غير ذلك، وربما يكون في السَّند والمتن معًا، هذا كلُّه (إن اتضح فيه تساوي الخُلف) أي: الاختلاف في الجهتين أو الجهات؛ بحيث لم يترجَّح منه شيء، ولم يُمكن الجمع»[٥].

وقال في «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية»: ««المضطرب» هو الذى يروى على أوجه مُختلفة، متدافعة، مُتفاوتة، على التساوي في الاختلاف، من واحد أو أكثر في السَّند أو في المتن»[٦].

وقال الصنعاني: «الحديث المضطرب، يحتمل أنه مأخوذ من: اضطرب بمعنى: اختل، أو من اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم، وحقيقته: هو ما اختلف كلام راويه فيه، المراد جنس الراوي الواحد فلا يشمل

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٢٢).
(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٥٢).
(٣) الخلاصة في معرفة الحديث (ص: ٨٣).
(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٣).
(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٩٠).
(٦) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٩٩).

اختلاف الأكثر»[1].

وبعد بحث موسوعي في المكتبة الشاملة وغيرها من المكتبات الألكترونية؛ تبين لي أن أول من أطلق مصطلح الاضطراب هو الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وأول من عرفه بمعناه الاصطلاحي؛ ابن الصلاح في المقدمة، وفي هذا البحث إن شاء الله تعالى نحاول فهم مراد الدارقطني بالاضطراب هل هو موافق لما عرّفه به المتأخرون، أو مخالف له.

المطلب الثالث

تحرير مراد الدارقطني بـ «الاضطراب»

«المضطرب» من الحديث هو الحديث الذي وقع فيه اختلافٌ كثير، أو اختلالٌ قوي (ولو كان الحديثُ فردًا) سَواءٌ أكان الاختلاف أو الاختلال في المتن أو في الإسناد، وسَواءٌ أعُرف الصواب أو لم يعرف.

وبعد دراسة المقدار المحدد لي في هذا البحث تبيَّن لي أن حكم الإمام الدارقطني على الحديث بالاضطراب يخالف تعريف المتأخرين لمصطلح المضطرب، وذلك لعدة أسباب:

١- إمكانية الترجيح بين الأوجه، وقد تأكد عندي في كل أحاديث الدراسة أن فيها وجهُ راجح بقرائن تبينت لي، وبذلك يكون مراده قد خالف ما أطلقه المتأخرون على المضطرب بتساوي الأوجه وعدم القدرة على الترجيح.

٢- حَكَمَ الدارقطني على حديث علي بن أبي طالب ﷺ في الحديث الخامس في هذا البحث بقوله: «وعبد الأعلى مُضطربُ الحديث، والمرسلُ أشبَهُ بالصَّواب»، فيتضح مراده هنا بمصطلح الاضطراب، وأنه لا يقصد تساوي الأوجه وعدم القدرة على الترجيح، فقد حكم بالاضطراب ثم رجح الوجه المرسل.

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٧).

المبحث الثاني

فيه جمع وتخريج ودراسة الأحاديث

التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حديث سلمان الفارسي، عن أبي بكرٍ رضي اللَّه عنهما.

المطلب الثاني: حديث ابن عمر، عن عمر، رضي الله عنهما.

المطلب الثالث: حديث سعيد بن المسَيِّبِ، عن عمر ﷺ.

المطلب الرابع: حديث الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ ﷺ.

المطلب الخامس: حديث محمد بن الحنفيَّة، عن علي ﷺ.

المطلب الأول
حديث سلمان الفارسي، عن أبي بكرٍ رضي اللَّه عنهما

- **الحديث الأول ما أخرجه الدارقطني في «العلل»**: «وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيُّ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي نُعْمَانَ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَلْمَانَ.

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، فَأَسْنَدَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَبُو النُّعْمَانِ مَجْهُولٌ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ ثَابِتٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا النُّعْمَانِ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

تخريج الحديث:

♦ أخرجه البزار في مسنده (٦/٥٠٤/٢٥٤٤)، والطبراني في الكبير(٦/٢٧٠/٦١٨٦) من طريق يوسف بن موسى القطان عن مهران بن أبي عمر

وذكره ابن أبي حاتم في العلل(٦/٦٦/٢٣٢١)معلقاً من طريق حكام الرازي

كلاهما(مهران بن أبي عمر، وحكام الرازي) **عن علي بن عبد الأعلى عن أبي النعمان عن أبي الوقاص عن سلمان الفارسي عن النبي ﷺ.**

♦ أخرجه أبو داود في سننه(٤/٢٩٩/٤٩٩٥)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٥/١٩٩/٥٠٨٠)

والبيهقي في الكبرى(١٠/٣٥٥/٢٠٨٣٨)، وفي الآداب(٣٠٧/١٢٧)، وفي الشعب (٦/٢٠٤)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد(٦/١٠٩٦/١٨٨٢) من طريق محمد بن المثنى

والترمذي في جامعه (٤/٣٧٥/٢٦٣٣) عن محمد بن بشار

وذكره الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٣٩٤)من طريق بن طهمان

كلاهما (ابن المثنى، وابن بشار) عن أبي عامر العقدي، **عن إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى عن أبي النعمان، عن أبي الوقاص، عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ** بمعناه.

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد(١٠٩٦/٦/١٨٨١)من طريق معن القزاز **عن إبراهيم بن طهمان عن علي بن عبدالأعلى عن زيد بن الأرقم عن النبي ﷺ.**

دراسة الاختلاف:

يتضح من خلال التخريج: أن مدار الحديث على: علي بن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، أبو الحسن الكوفي الأحول، من الطبقة السادسة، قال أحمد بن حنبل والنسائي: ليس به بأس، وقال البخاري والترمذي: ثقة.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وبن خلفون في كتاب «الثقات»، وكذلك ابن شاهين وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء» وقال: صويلح، وقال في «الكاشف»: صدوق والراجح في حاله ما قاله ابن حجر: صدوق ربما وهم(١).

واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي الوقاص، عن سلمان الفارسي مرفوعاً

رواه عنه: مهران بن أبي عمر، وحكام الرازي

– مهران بن أبي العطار، أبو عبدالله الرازي، قال ابن معين: ثقة، وقال أيضًا: كان شيخاً مسلماً، كتبت عنه، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال البخاري: سمعت إبراهيم بن موسى يُضعف مِهْرَان، وقال في حديثه اضطراب، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الذهبي: فيه لين ووثقه أبو حاتم، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، سيء الحفظ، وخلاصه حاله: أنه لاينزل عن **مرتبة الصدوق حسن الحديث** (٢).

– حكّامُ بنُ سَلْمٍ الكناني، أبو عبدالرحمن الرازي، من الطبقة الثامنة، توفي سنة: ١٩٠هـ،روى له البخاري تعليقاً، ومسلم، ولخص ابن حجر أقوال العلماء فيه فقال: ثقة له غرائب(٣).

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله(٢٨٣/٣)، الجرح والتعديل (١٩٦/٦)، علل الدارقطني (١٨/١)، الثقات لابن حبان (٢١٤/٧)، المغني في الضعفاء(٤٥١/٢)، الكاشف(٤٥٢/٣)، التقريب(٤٠٣)

(٢) ينظر: الجرح والتعديل(٣٠١/٨)، الكامل في ضعفاء الرجال(١٠٣/١٠)، سؤالات السلمي (٢٧٧)، تاريخ أسماء الثقات (٢٣٤)، التاريخ الأوسط (٢٣٩/٢)، تهذيب الكمال (٥٩٧/٢٨)، الكاشف(٣٥٥/٤)، التقريب(٥٤٩).

(٣) التقريب(١٧٤).

الوجه الثاني: علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان عن أبي الوقاص، عن زيد بن أرقم مرفوعاً.

رواه: إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني أبو سعيد الهروي، ولد بهراة وسكن نيسابور وقدم بغداد وحدث بها ثم سكن مكة فمات بها، من الطبقة السابعة توفي ١٦٨هـ، وهو من رجال الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه(١).

وراوه معن القزاز عن إبراهيم بن طهمان عن علي بن عبد الأعلى عن زيد بن الأرقم عن النبي ﷺ

-معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني، القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة (٢).

أحكام النقاد على الحديث:

قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ، وليس إسناده بالقوي، علي بن عبد الأعلى ثقة، ولا يعرف أبو النُّعمان ولا أبو وقاص وهما مجهولان»(٣).

وقال ابن أبي حاتم(٤): «سألت أبي عن حديث رواه الفيض بن الوثيق، عن حكام الرازي، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن سلمان؛ قال: خرج أبو بكر وعمر من عند النبي ﷺ فاستقبلهما علي وهما يقبلان، فقال علي: ما لي أراكما [ثقيلين] ؟ فقالا: سمعنا النبي ﷺ يقول: (من علامة المنافق: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتمن خان)... قال أبي: يرويه الرازيون، وإبراهيم بن طهمان ، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقاص، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ قال: من وعد رجلا أن يأتيه، ومن نيته أن يأتيه، فلم يأته، فليس بمخلف.

قلت: أيهما أصح؟ قال: الحديثين مضطربين، وفي الإسناد مجهولين: أبو النعمان وأبو الوقاص».

وقال الدارقطني في «الأفراد»: «تَفَرَّدَ بِهِ خالد بن عَمْرو، عن إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى عن النعمان بن المنذر، عَن أبي وقاص»(٥).

---

(١) التقريب(٩٠).

(٢) التقريب(٩٦٣).

(٣) سنن الترمذي ت بشار (٤/ ٣١٦).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٦٨).

(٥) أطراف الغرائب والأفراد - ت السريع (١/ ٣٩٤).

وقال في «العلل»: «هو حديثٌ يرويه عليُّ بن عبد الأعلى الثَّعلبيُّ، واختُلف عنه؛ فرواه حَكَّامُ بن سَلمٍ، عن عليِّ بن عبد الأعلى، عن أبي نُعمان، عن أبي وقاصٍ، عن سلمان. ورواه إبراهيمُ بنُ طَهمَانَ، عن عليِّ بن عبد الأعلى، فأسنده عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ. وأبو النُّعمان مجهولٌ، وعلي بن عبد الأعلى ليس بالقوي. والحديثُ مُضطربٌ غير ثابتٍ. وقيل: إنَّ أبا النُّعمان هو الحارثُ بن حَصِيرَةَ، واللَّه أعلم»[1].

الوجه الراجح: الوجه الأول: علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي الوقاص، عن سلمان الفارسي مرفوعاً لرواية الثقات عنه.

ولكن علي بن عبد الأعلى كان يضطرب فيه ولم يكن يثبته، وذلك لما يلي:

١- علي بن عبد الأعلى ليس بالقوي كما قال أبو حاتم الرازي والدارقطني، وعلى الراجح هو صدوق له أوهام كما قال ابن حجر، ويظهر أن هذا أحد أوهامه.

٢- أن أبا النعمان وأبا الوقاص مجهولين ومن المستبعد أن يكون المجهول واسع الرواية ويشتهر سماعه للحديث من أكثر من شيخ، فيعتبر تعدد الشيوخ وهماً، وإلصاقه بمن عُرف بالأوهام أولى.

٣- علي بن عبد الأعلى رواه مرةً عن عن أبي النعمان عن أبي الوقاص، ورواه عن زيد بن الأرقم مباشرة وهذه قرينة على اضطرابه.

٤- تفرد علي بن عَبد الأعلى عن النعمان بن المنذر، عَن أبي وقاص.

الحكم على الحديث:

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ١٨٥). والحارث بن حصيرة الأزدي، أبو النعمان الكوفي، روى عن: زيد بن وهب، وأبي صادق الأزدي، وجابر الجعفي، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وغيرهم. وعنه: عبد الواحد بن زياد، والثوري، ومالك بن مغول، وعبد السلام بن حرب، وعبد الله بن نمير، وجماعة. قال ابن معين: خشبي ثقة ينسبونه إلى خشبة زيد بن علي التي صلب عليها. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: لولا أن الثوري روى عنه لترك حديثه.
وقال ابن عدي: عامة روايات الكوفيين عنه في فضائل أهل البيت، وإذا روى عنه البصريون فرواياتهم أحاديث متفرقة، وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه.وقال الدارقطني: شيخ للشيعة يغلو في التشيع. وقال الآجري، عن أبي داود: شيعي صدوق. ووثقه العجلي، وابن نمير.
وقال العقيلي: له غير حديث منكر لا يتابع عليه منها حديث أبي ذر في ابن صياد. وقال الأزدي: زائغ، سألت أبا العباس بن سعيد عنه فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه. وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالرفض. تهذيب تهذيب التقريب (١/٣٢٨)التقريب(٢١٠)

الحديث ضعيف، وفيه علل:

١- الاضطراب.

٢- جهالة الراويين: أبي النعمان، وأبي الوقاص قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ، وليس إسناده بالقوي، علي بن عبد الأعلى ثقةٌ، ولا يُعرفُ أبو النُّعمان ولا أبو وقَّاصٍ، وهما مجهولان».

٣- التفرد.

والذي يترجح عندي في مراد الدارقطني في الحكم على الحديث بـ «الاضطراب» هو اختلال سند الحديث ومتنه، ففي السند جهالة الرواة وإن تبين له أبو النعمان الحارث بن حصيرة الأزدي، فبقي راوي آخر مجهول، وكذلك لتفرد علي بن عبد الأعلى واضطرابه في هذا الحديث، وأن مراد الدارقطني غير موافق لمراد المتأخرين بالمضطرب.

المطلب الثاني

حديث ابن عمر، عن عمر، رضي الله عنهما

الحديث الثاني: ما أخرجه الدارقطني في العلل: «وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِيَقُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ، وَهُمُ الْقَدَرِيَّةُ).

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ، يَرْوِيهِ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ مَجْهُولٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وَقِيلَ أَيْضًا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ وَهُوَ . مَجْهُولٌ ..

وَقَالَ ضِرَارُ بْنُ صُرَدٍ: عَنِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ[1]، وَوَهِمَ.

ثُمَّ قَالُوا: عَنْ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: حَبِيبُ بْنُ عُمَرَ أَصَحُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

(١) في المطبوع: أبي سليمان، والصواب أن ضرار بن صرد قال: سليمان، وسيتضح من خلال التخريج.

وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[1].

تخريج الحديث:

- **هذا الحديث يرويه سليمان التيمي، وبقية بن الوليد عن حبيب بن عمر الأنصاري عن أبيه وقد اختلف على بقية على وجهين:**

الوجه الأول: حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن بن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

الوجه الثاني: حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن رجل من قومه، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

- أخرجه إسحاق بن راهويه كما ذكره البوصيري في إتحاف الخيرة (٢١٤/١٧٧/١)، وفي المطالب العالية لابن حجر(٢٩٧٩/٥٠٧/١٢)،

وابن أبي عاصم في السنة (٣٣٦/١٤٨/١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥٦١٠/٣١٧/٦)من طريق عبدة المرْوَزِي،

وابن الجوزي في العلل المتناهية(٢١٩/١٤٢/١) من طريق يزيد بن هارون،

وإسحاق بن راهويه كما ذكره البوصيري(٢١٤/١٧٧/١)، وفي المطالب العالية لابن حجر(٢٩٧٩/٥٠٧/١٢)،

وأبو يعلى الموصلي كما أورده البوصيري في إتحاف الخيرة(٢١٤/١٧٧/١)من طريق سليمان بن عبدالله المرْوَزِي،

أربعتهم(عبدة، وسليمان، ويزيد، وإسحاق) عن بقية بن الوليد،

والبيهقي في القضاء والقدر(٤٣٣/٢٨٨)، والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (١٢٣/٢٢٩/١) من طريق دعلج بن أحمد عن بشر بن موسى عن ضرار بن صرد عن عبدالرحمن بن محمد

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١١٥/٧١).

المحاربي عن سليمان التيمي به،

كلاهما (بقية، وسليمان التيمي) **عن حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن بن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً**. إلا أنه في رواية المحاربي قال:" عمر بن حبيب " فانقلب فيها الاسم قال الدارقطني" قول من قال: حبيب بن عمر أصح[1].

الوجه الثاني: حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن رجل من قومه، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

أخرجه ابن بشران في آماليه (٣٢٠/١٤٤) من طريق أحمد بن حازم ابن أبي غرزة عن عبيدالله بن موسى ابن أبي المختار، عن زافر بن سليمان، عن بقية بن الوليد به

دراسة أوجه الاختلاف:

– أولاً: ترجمة المدار: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي، الميتمي، أبو يحمد الحمصي.

روى عن: محمد بن زياد الألهاني، وصفوان بن عمرو، وحريز بن عثمان، والأوزاعي، وخلق كثير.

وعنه: ابن المبارك، وشعبة، والأوزاعي، وابن جريج – وهم من شيوخه – والحمادان، وابن عيينة – وهم أكبر منه – ويزيد بن هارون، وغيرهم.

قال ابن المبارك: كان صدوقا، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر، وقال أيضا: إذا اجتمع إسماعيل بن عياش وبقية في حديث، فبقية أحب إلي.

وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

وقال ابن معين: كان شعبة مبجلا لبقية حيث قدم بغداد، وقال مره: كان يحدث عن الضعفاء بمائة حديث قبل أن يحدث عن الثقات.

وقال عبد الله بن أحمد سئل أبي عن بقية وإسماعيل فقال: بقية أحب إلي، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات.

---

(١) العلل (١/١٢٦).

وقال العجلي: ثقة فيما يروي عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء.

وقال أبو زرعة: بقية عجب، إذا روى عن الثقات فهو ثقة.

ثم قال: فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون، ولا يضبطون.

وقال في موضع آخر: ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق إذا حدث عن الثقات، فهو ثقة.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من إسماعيل بن عياش.

وقال النسائي: إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان، فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه، وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب حديث، ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية. وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية.

والراجح في حاله: لا ينزل عن مرتبة الصدوق، وكثير التدليس عن الضعفاء[1] .

- **ثانياً: دراسة الأوجه:**

الوجه الأول: بقية، عن حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وقد رواه(عبدة، وسليمان، ويزيد، وإسحاق).

- عبدة بن عبدالرحيم بن حسان المرْوزي، أبو سعيد(نزيل دمشق) من العاشرة، توفي سنة:٢٤٤هـ، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد: شيخ صالح، وقال النسائي: ثقة وقال صدوق لابأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر: صدوق[2].

- سليمان بن عبدالله المرْوزِي مجهول، ولم أقف له على ترجمة.

(١) ينظر: الجرح والتعديل(٢/٤٣٤/١٧٢٨)، الكامل (٢/٢٥٩/٣٠٢)،التهذيب(١/٢٣٩)، تعريف أهل التقديس (١/١٦٣)، التقريب(١/١٧٤/١٤١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٩٠)، تهذيب الكمال(١٨/٥٤١)، الثقات(٨/٤٣٦)،

- يزيد بن هارون السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، توفي سنة: ٢٠٦هـ، ثقة متقن عابد[١].

- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، أبو محمد، المعروف بابن راهويه المرْوزِي من الطبقة العاشرة، توفي سنة: ٢٣٨هـ بنيسابور. ثقة حافظ من أعلام المحدثين وقال أبو داود: إنه تغير قبل موته بيسير[٢].

الوجه الثاني: بقية، عن حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن رجل من قومه، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

رواه: زافر بن سُلَيْمان الايادي، أبو سُلَيْمان القهستاني، وثقه أحمد وابن معين، وأبو داود، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن معين في رواية ابن محرز: صدوق، وقال البخاري: عنده وهم، وضعفه ابن عدي، وابن حبان، وقال الذهبي: فيه ضعف، وقال ابن حجر: صدوق كثير الأوهام وذكره في «المطالب العالية»، وقال: ضعيف، وهو الراجح في حاله[٣].

الوجه الراجح: الوجه الأول: بقية، عن حبيب بن عمر الأنصاري، عن أبيه، عن بن عمر، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وقد صرح بقية فيه بالسماع كما في السنة لابن أبي عاصم

الحكم على الحديث:

ضعيف جداً، وفيه علل كثيرة:

الأولى: تدليس بقية ومعروف عنه أنه كثير التدليس عن الضعفاء، وقد صرح بالسماع في الوجه الأول وزالت هذه العلة.

الثانية: حبيب بن عمرو الأنصاري ضعيف، ووالده حبيب مجهول ولم أقف له على ترجمة.

الثالثة: الاضطراب في إسناد الحديث، كما حكم عليه بذلك الدارقطني.

الرابعة: النكارة، كما قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، وحبيب بن عمرو مجهول لم يرو عنه غير

(١) تهذيب الكمال(٢٣/٢٦١)،التقريب(٦٠٦).

(٢) ينظر: التقريب(٩٩)، تاريخ دمشق(٢/١٤١).

(٣) ينظر: العلل (٢/٣٨١)،تاريخ ابن معين(٤/٣٥٨)،تاريخ بغداد(٨/٤٩٥)، الجرح والتعديل(٣/٦٢٥)، الضعفاء للبخاري (٤٨)، الكامل(٥/١٦٨)، المجروحين(١/٣١٥)، التقريب(٢١٣).

بقية[1].

الخامسة: التفرد قال الطبراني:لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية[2]

يتبين مما سبق أنه يمكن تحرير مراد الدارقطني بوصفه هذا الحديث بـ «الاضطراب» في الإسناد أن مراده يخالف ما اصطلح عليه المتأخرين؛ لأنه قد ترجح الوجه الأول عندي على الثاني، وقد رواه جماعة من الثقات وكذلك تصريح بقية فيه بالسماع، فيمكن القول بأن مراده الاختلاف والاختلال في السند، فقد اختلف فيه على بقية، وكذلك الضعف والجهالة لحبيب الأنصاري وأبيه.

المطلب الثالث
حديث سعيد بن المُسَيِّب، عن عمر ﷺ

الحديث الثالث: ما أخرجه الدارقطني في «العلل»:

«١٨٥- وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَا.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ أَبُو حَمْزَةَ مَيْمُونٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ.

رَوَاهُ عَنْهُ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَالثَّوْرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَخَلَّادٌ الصَّفَّارُ، وَغَيْرُهُمْ فَقَالَ سَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ: عَنْ مَنْصُورٍ، وَالثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ بِلَالٍ.

وَقِيلَ: عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ بِلَالٍ.

وَقَالَ عَمْرُو بن أبي قيس، وخلاد الصفار: عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ.

وَأَبُو حَمْزَةَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَالِاضْطِرَابُ فِي الْإِسْنَادِ مِنْ قِبَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[3].

تخريج الحديث:

(١) العلل(٦/٦٢٢).

(٢) المعجم الأوسط(٦/٣١٧).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١٥٩/١٨٥).

- هذا الحديث يرويه أبو حمزة، عن سعيد بن المسيب، وقد اختلف على أبي حمزة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ

أخرجه البزار في مسنده(٤/٢٠٠/١٣٦٣) عن أحمد بن عثمان بن حكيم، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل بن درهم، عن قيس بن الربيع،

وذكره الدارقطني في العلل(١/١٩٠) معلقاً عن سيف بن محمد الثوري، عن منصور بن المعتمر، وسفيان الثوري،

وذكره معلقاً عن عمرو بن أبي قيس، وخلاد الصفار،

خمستهم (قيس، ومنصور، والثوري، وعمرو، وخلاد) عن أبي حمزة به.

الوجه الثاني: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن بلال عن النبي ﷺ

أخرجه الترمذي في العلل الكبير(١٨٣/٣٢١)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢/١١٤/١٩٨٩)،والبزار في مسنده(٤/٢٠٠/١٣٦٢)، وطريقه الشاشي في مسنده (٢/٣٧٥/٩٨٢)، والطبراني في الكبير(١/٣٣٩/١٠١٨)، والروياني في مسنده(٢/١٨/٧٥٥)، وإسحاق بن راهويه كما ذكره البوصيري في إتحاف الخيرة(٣/٣١٢/٢٨٠٧) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، عن أبي حمزة بنحوه.

الوجه الثالث: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، عن بلال عن النبي ﷺ

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/٣٣٩/١٠١٧)، عن عمر بن حفص السدوسي عن أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع عن أبي حمزة بنحوه.

دراسة أوجه الاختلاف:

أولاً: ترجمة المدار: ميمون أبو حمزة الأعور القصاب، مشهور بكنيته، ضعيف، من صغار التابعين، من السادسة [(١)].

ثانياً: دراسة الأوجه:

(١) التقريب(١/٩٩٠/٧١٠٦).

الوجه الأول: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ

رواه: قيس، ومنصور، والثوري، وعمرو، وخلاد

– قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي من ولد قيس بن الحارث، ويقال: الحارث بن قيس الأسدي، قال شعبة: قدمت الكوفة فما أتيت شيخا إلا وجدت قيسا قد سبقني إليه، وإن كنا لنسميه قيس الجوال، وقال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به، وقال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيته صادقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه ابنه، فيحدث منه ثقة به، فوقعت المناكير في روايته، فاستحق المجانبة، وقال العجلي: الناس يضعفونه، وكان شعبة يروي عنه، وكان معروفا بالحديث صدوقاً ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخرة، فترك الناس حديثه، وقال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين [(١)].

– منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب، بمثناة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة[(٢)].

– سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، من رؤس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون[(٣)].

– عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق كوفي نزل الري، صدوق له أوهام، من الثامنة[(٤)].

– خلاد بن عيسى، ويقال: ابن مسلم الصفار، أبو مسلم الكوفي، لا بأس به، من السابعة [(٥)].

الوجة الثاني: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن بلال عن النبي ﷺ

رواه: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، الكوفي، ثقة ثبت، سبقت ترجمته.

الوجه الثالث: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، عن بلال عن النبي ﷺ

---

(١) ينظر: الكامل(٧/١٥٧/١٥٨٦)، تهذيب الكمال(٢٤/٢٥/٤٩٠٣)، التقريب(١/٨٠٤/٥٦٠٨).

(٢) التقريب(١/٩٧٣/٦٩٥٦).

(٣) المصدر السابق(١/٣٩٤/٢٤٥٨).

(٤) المصدر السابق(١/٧٤٣/٥١٣٦).

(٥) (١/٧٤٣/٥١٣٦).

رواه عنه: أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع عن أبي حمزة .

– قيس بن الربيع الأسدي، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، سبقت ترجمته.

ورواه عنه: أبو بلال الأشعري، ذكره ابن حبان في الثقات، ولكن قال عنه الدارقطني: ضعيف، وقال البيهقي: لايحتج به(١).

الوجه الراجح: كلا الوجهين الوجه الأول والثاني محفوظة عن المدار: فأما الوجه الأول فقد رواه:أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ إسناده صحيح لغيره على افتراض صحته إلى من علقه الدارقطني عنهما، وهما خلاد الصفار، وعمرو بن أبي قيس، وتعضدهما رواية قيس بن الربيع على ضعفها.

والوجه الثاني: أبو حمزة ميمون، عن سعيد بن المسيب، عن بلال عن النبي ﷺ محفوظ أيضاً فقد رواه منصور بن المعتمر وإسناده صحيح.

وهذا يدل على اضطراب أبي حمزة وعدم ضبطه لهذا الحديث، فرواه عن عمر بن الخطاب، ورواه مره أخرى عن بلال.

الحكم على الحديث من خلال الراجح عن المدار:

طريق أبي حمزة ضعيف، وفيه ثلاث علل:

– ضعف أبي حمزة.

– اضطرابه كما قال الدارقطني: «وأبو حمزة مضطرب الحديث، والاضطراب في الإسناد من قبله، واللَّه أعلم»(٢).

– أن أبا حمزة قد خالف الرواة عن سعيد بن المسيب، قال الترمذي: "وعن سعيد بن المسيِّب، عن أبي سعيد الخدري، هذا أصحُّ. وهكذا رواه قتادةُ، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي سعيدٍ. سمعتُ مُحَمَّدًا يقول: أبو حمزة ميمونٌ الأعور ضعيفٌ ذاهبُ الحديث"(٣).

(١) ينظر: الثقات(١٩٩/٩)، سنن الدارقطني(٤١٠/١)، السنن الكبرى(٨٩/٩).

(٢) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١٥٩/١٨٥).

(٣)العلل الكبير للترمذي (ص: ١٨٣)

وقال البزار: «وقد روى في قصة التمر، عن سعيد بن المسيب، بغير هذا اللفظ، فاختلفوا على سعيد، فقال: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، وقال عبد المجيد بن سهيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد»(١).

ويتضح مما سبق أنه يمكن تحرير مراد الدارقطني بوصفه هذا الحديث بـ «الاضطراب» في راويه وعلى إسناده، بأن مراده يخالف ما اصطلح عليه المتأخرين؛ لأنه قد ترجح الوجه الأول والثاني عندي على الثالث، فيكون مراده هو وجود الضعف والخلل والاختلاف، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع

حديث الصُّنابحي، عن علي ﷺ

الحديث الرابع: ما أخرجه الدارقطني في «العلل»:

«وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَا مَدِينَةُ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا. فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ. وَاخْتُلِفَ عَنْ شَرِيكٍ، فَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ. وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفْلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ. وَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَسَلَمَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصُّنَابِحِيِّ»(٢).

تخريج الحديث:

- **هذا الحديث يرويه سلمة بن كهيل، وقد اختلف عنه على أوجه:**

الوجه الأول: سلمة عن الصنابحي عن علي عن النبي ﷺ

أخرجه الآجري في الشريعة(٤/٢٠٦٣/١٥٥٠) من طريق بحر بن الفضل،

والقطيعي في جزء الألف دينار(٣٣٣/٢١٦)، وفي زوائده على فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (٢/٦٣٤/١٠٨١)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة(١/٨٨/٣٤٧)، وابن الجوزي في الموضوعات

(١)مسند البزار (٤/ ٢٠١)

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٢٤٧/٣٨٦).

(٣٤٩/١) من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق(٣٧٨/٤٢)من طريق عبدالله بن محمد الكوفي عن إسماعيل الفزاري،

ثلاثتهم(بحر، وإبراهيم الكشي، وإسماعيل الفزاري) عن محمد بن عمر بن عبدالله الرومي.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية(٦٤/١) وابن الجوزي في الموضوعات(٣٤٩/١-٣٥٠) من طريق الحسن بن سفيان، عن عبدالحميد بن بحر البصري،

وابن المغازلي في مناقب علي (١٢٩/١٤٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٣٧٨/٤٢) من طريق سويد بن سعيد،

جميعهم (الرومي، وعبدالحميد، وسويد) **عن شريك بن عبدالله، عن سلمة بن كُهيلٍ، عن الصُّنابحي، عن عليٍّ ﷺ، عن رسول الله ﷺ.**

الوجه الثاني: سلمة بن كهيل، عن رجل، عن الصُّنابحي:

ذكره الدارقطني في العلل(٢٤٧/٣) معلقاً عن شريك به.

الوجه الثالث: سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي (مرسلاً)

ذكره الدارقطني في العلل (٢٤٧/٣) معلقاً عن يحي بن سلمة، عن أبيه سلمة بن كهيل، عن سويد عن الصنابحي ولم يسنده.

الوجه الرابع: سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي عن النبي ﷺ (ولم يذكر الدارقطني هذا الوجه)

أخرجه الترمذي في جامعه(٣٧٢٣/٦٣٧/٥)، والطبري في تهذيب الآثار(١٠٤/٣) من طريق محمد بن عمر بن الرومي عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، عن رسول الله ﷺ.

وقال الترمذي بعد إخراج الحديث: "وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي".

دراسة أوجه الاختلاف:

أولاً: ترجمة المدار: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، أبو يحي الكوفي التنعي. وتنعة بطن من

حضرموت، توفي سنة: ١٢٣ هـ، قال ابن حجر: ثقة يتشيع من الرابعة[١].

ثانياً: دراسة الأوجه:

الوجه الأول: سلمة، عن الصنابحي، عن علي، عن النبي ﷺ.

وقد رواه عنه: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي، وثقه ابن معين والعجلي، وقال النسائي ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: كتبه صحاح، وحفظه فيه اضطراب، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً، وقال ابن حبان: كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، والراجح في حاله ما قاله ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذُ ولي القضاء[٢].

وقد رواه عن شريك في هذا الوجه:

- محمد بن عمر الرومي: قال ابن حبان: «شيخ يروي عن شريك، يقلب الأخبار، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. روى عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي عليه السلام، قال قال رسول الله ﷺ: (أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعِلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْحِكْمَةَ فَلْيَأْتِهَا مِن بَابِهَا)، رواه عنه أبو مسلم الكجي. هذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، فحفظه ثم قلبه على شريك وحدث بهذا الإسناد.

وقد رواه عنه أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي، وبحر بن الفضل العنزي، وإسماعيل الفزاري، وقد اختلف على إسماعيل فراوه عنه عبدالله الكوفي على هذا الوجه، وخالفه الترمذي والطبري كما في الوجه الرابع[٣].

- عبد الحميد بن بحر البصري، قال عنه ابن حبان: «يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به، وكذلك حكم عليه ابن عدي»[٤].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل(٤/١٧٠)، التقريب(٤٠٢/٢٥٢١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل(٤/٣٦٧)، شرح علل الترمذي(١/٣٠٣)، تهذيب الكمال(١٢/٤٦٦)، الكواكب النيرات (١/٢٥٥) التقريب(٤٩٥).

(٣) المجروحين(٤/٩٤).

(٤) المجروحين(٢/١٤٢)، الكامل(٨/٤١١).

– سويد بن سعيد الأنباري، ضعيف الحديث قال ابن عدي عن أحد الأحاديث: سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث منهم عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم: سويد الأنباري ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه روى عن مالك الموطأ ويقال: إنه سمعه خلف حائط فضعف في مالك أيضا ولسويد مما أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب»[(١)]

الوجه الثاني: سلمة بن كهيل، عن رجل، عن الصنابحي:

ذكره الدارقطني في العلل(٣/٢٤٧) معلقاً عن شريك به.

الوجه الثالث: سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي (مرسلاً)

رواه يحيى بن سلمة، عن أبيه سلمة بن كهيل، عن سويد عن الصنابحي ولم يسنده.

– يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي، من صغار أتباع التابعين توفي سنة:١٧٩هـ، قال ابن حبان: «مُنكر الحديث جدًّا يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات كأنَّه ليس من حديث أبيه، فلمَّا أكثر عن أبيه مِمَّا خالف الأثبات بطل الاحتجاج به فيما وافق الثِّقَات، ماتَ سنة ثمان وستين ومائة، وقال ابن حجر: متروك وكان شيعياً»[(٢)].

الوجه الرابع: سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي عن النبي ﷺ

رواه شريك وقد تقدمت ترجمته، وراوه عنه: إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر الرومي عن شريك به، وإسماعي قد اختلف عنه كما تقدم في الوجه الأول، وهذا الوجه الأرجح عن إسماعيل لإنه قد رواه عنه كل من الترمذي والطبري، وكلاهما حافظان ثقتان.

الوجه الراجح: الوجه الأول: سلمة عن الصنابحي عن علي عن النبي ﷺ.

فقد رواه عنه شريك، ورواه عن شريك ثلاثة من الضعفاء عنه، وظاهر ذلك قد يجعله حسناً لغيره إلى شريك على افتراض سماع بعض هؤلاء الثلاثة من شريك قبل اختلاطه.

وأما الوجه الرابع: فقد رواه سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي عن النبي ﷺ ورواه عنه حافظان ثقتان الترمذي والطبري عن إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر الرومي، وفيه إثبات الواسطة بين سلمة والصنابحي (سويد بن غفلة) لأنه لم يسمع منه، إلا أن محمد الرومي قد قال

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٢٨).

(٢) المجروحين لابن حبان (٣/ ١١٣)، التقريب(٥٩١).

عنه ابن حبان: قد انقلب عله إسناد هذا الحديث بإسناد حديث آخر.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: «سألتُ مُحَمَّدًا عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث. قال أبو عيسى: لم يرو عن أحدٍ من الثِّقات من أصحاب شريكٍ، ولا نعرفُ هذا من حديث سلمة بن كُهيلٍ من غير حديث شريكٍ، وقال أيضاً: هذا حديث غريب منكر وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك»(١).

وقال الطبري: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة. وقد وافق عليا في رواية هذا الخبر عن النبي ﷺ غيره»(٢).

وقال الدارقطني: «والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصناحبي»(٣).

ويتضح مما سبق أنه يمكن تحرير مراد الدارقطني بوصفه هذا الحديث بـ «الاضطراب» بأن مراده يخالف ما اصطلح عليه المتأخرين؛ لأنه قد ترجح الوجه الأول عندي فقد رواه عنه شريك، ورواه عن شريك ثلاثة من الضعفاء عنه، وظاهر ذلك قد يجعله حسناً لغيره إلى شريك على افتراض سماع بعض هؤلاء الثلاثة من شريك قبل اختلاطه.، فيكون مراد الدارقطني هو وجود الضعف والخلل والاختلاف والتعارض بشكل عام وأن الرواة عن شريك ومعهم يحي بن سلمة في روايته عن أبيه قد اختلفوا وعارض بعضهم بعضا فمنهم من رواه منقطعاً، ومنهم من جعله مرسلاً، ومنهم من جعله موصولاً، ومنهم من جعل فيه راوٍ مبهم.

(١) العلل(٣٧٤)، جامع الترمذي(٥/٦٣٧/٣٧٢٣).

(٢) تهذيب الآثار مسند علي (٣/ ١٠٤).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٢٤٧).

المطلب الخامس

حديث محمد بن الحنفيَّة، عن علي ﷺ

الحديث الخامس: ما أخرجه الدارقطني في «العلل»:

«وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ علي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا صَلَّى إِلَى رَجُلٍ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّغْلِبِيِّ، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَهُ وَكِيعٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ صُبَيْحٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ.

وَخَالَفَهُمَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، فَرَوَيَاهُ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ مُرْسَلًا.

وَعَبْدُ الْأَعْلَى مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ»[1].

تخريج الحديث:

- **هذا الحديث يرويه إسرائيل عن عبدالأعلى، وقد اختلف عنه على وجهين:**

الوجه الأول: إسرائيل، عن عبد الأعلى التغلبي، عن ابن الحنفية، عن علي عن النبي ﷺ

أخرجه البزار في مسنده(٢/٢٥٣/٦٦١) عن أحمد بن يحيى الكوفي، عن إسماعيل بن صبيح

وقال عنه:«وهذا الكلام لا نحفظه عن النبي ﷺ، إلا بهذا الإسناد، عن علي فكان معناه: أن الرجل كان مستقبل المصلى بوجهه، فلم يتنحى عن حيال وجهه، فيصلي».

وذكره الدارقطني في العلل(٤/١٢٣) معلقاً عن وكيع.

كلاهما(إسماعيل، ووكيع) **عن إسرائيل عن عبد الأعلى به.**

الوجه الثاني: إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن ابن الحنفية، مرسلاً

أخرجه أبو داود في المراسيل (٨٧/٣٠) ومن طريقه الدارقطني في السنن (٢/٤٥٨/١٨٧٢) عن محمد بن كثير، عن إسرائيل، عن عبد الأعلى أنه سمع محمد ابن الحنفية يقول، فذكره مرسلاً.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ١٢٣/٤٦٣).

دراسة أوجه الاختلاف:

أولاً: ترجمة المدار: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تُكلم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين، وقيل بعدها(١).

ثانياً: دراسة الأوجه:

الوجه الأول: إسرائيل، عن عبد الأعلى التغلبي، عن ابن الحنفية، عن علي عن النبي ﷺ.

رواه: إسماعيل بن صبيح، ووكيع.

-إسماعيل بن صبيح اليشكري الكوفي، من الطبقة التاسعة، توفي سنة: ٢١٧هـ، قال ابن حجر: صدوق(٢).

- وكيع بن الجراح الرؤاسي، من كبار الطبقة التاسعة، توفي سنة: ١٩٦هـ، أو ١٩٧هـ، قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد(٣).

الوجه الثاني: إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن ابن الحنفية، مرسلاً.

رواه: محمد بن كثير، وذكره الدارقطني معلقاً عن كلاً من:

-عبيدالله بن موسى، وعلي بن الجعد.

- محمد بن كثير العبدي، أبو عبدالله البصري، ولد سنة: ١٣٣هـ، وتوفي في سنة: ٢٢٣هـ، قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة لم يصب من ضعفه(٤).

- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي، أبو محمد. ثقة، كان يتشيع. من التاسعة(٥).

- علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي ثقة ثبت رمي بالتشيع من صغار التاسعة مات سنة

---

(١) التقريب(١٣٤/٤٠٥).

(٢) (١٤٠/٤٥٧).

(٣) (١٠٣٧/٧٤٦٤).

(٤) (٨٩١/٦٢٩٢).

(٥) (٦٤٥/٤٣٧٦).

٢٣٠هـ[١].

الوجه الراجح: الوجه الثاني: إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن ابن الحنفية، مرسلاً.

وهذا ما رجحه الدارقطني فقال: «والمرسلُ أشبهُ بالصواب»[٢]، وقرينة الترجيح رواية الجماعة الثقات الأثبات، ولأن عبد الأعلى قال أنه سمعها من ابن الحنفية فتكون المسموعة راجحة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف في كلا الوجهين عن إسرائيل عن عبد الأعلى، والحديث اضطرب به عبد الأعلى فهو ضعيف ومضطرب الحديث، فمرة يرويه عن ابن الحنفية مرسلاً، وتارة يرويه موصولاً فيذكر في إسناده علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد رجح الدارقطني الوجه المرسل على الموصول فيكون مراده بالحكم بالاضطراب ليس موافقاً لمراد المتأخرين بالمضطرب لإنه قد رجح الوجه المرسل، فيكون مراده وجود الضعف والخلل والاختلاف.

ومما يؤكد اضطراب عبد الأعلى فيه، أن العلماء قد تكلموا في مرويات عبد الأعلى عن ابن الحنفية عموماً: فقال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري عن أحاديث عبد الأعلى، عن ابن الحنفية فضعفها[٣].

وقال أحمد وأبو زرعة: ضعيف الحديث، وزاد أبو زرعة: ربما رفع الحديث وربما وقفه[٤].

وأيضا تكلم العلماء في مروياته عن ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب تحديداً، وأنه لم يسمعها منه، وإنما أخذها من كتاب، فقال عبدالرحمن بن مهدي: سألت سفيان عن حديث عبد الأعلى، فقال: نرى أنه كتاب ابن الحنفية ولم يسمع منه شيئاً، وقال أبي حاتم: شبه ريح، ولعل هذا هو سبب ترجيح الدارقطني للرواية المرسلة، فما سمعهُ راجح، وما أخذه من الكتاب مرجوح والله تعالى أعلم[٥].

---

(١) التقريب(٣٩٨/٤٦٩٨).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ١٢٣).

(٣) الكامل(٣٩٣/٨).

(٤) الجرح والتعديل(٢٦/٦).

(٥) العلل ومعرفة الرجال(٤٥/٣).

الخاتمة

فإني أحمدُ ربّي على جميل عَونه، وتيسيره إتمام هذا البحث، فله الحمدُ في الأولى والآخرة، وقبل استِمام القول فيه، فإنه يحسُن لفتُ النّظر إلى جملة من النتائج والتوصيات، ومنها:

١- الحديث المضطرب كما عرفه شيخنا: هو الحديث الذي وقع فيه اختلافٌ كثير، أو اختلالٌ قوي (ولو كان الحديثُ فردًا) سَواءٌ أكان الاختلاف أو الاختلال في المتن أو في الإسناد، وسَواءٌ أعُرف الصواب أو لم يعرف.

٢- تبين لي من خلال أحاديث الدراسة أن مراد الدارقطني من الاضطراب مخالف لتعريف المتأخرين للمضطرب في تساوي الأوجه وعدم القدرة على الترجيح، وقد ظهر لي ذلك من صنيعه -رحمه الله- فقد حكم على حديث بالاضطراب، ثم قال: «والمرسل أشبه بالصواب»، وأيضاً استطعت الترجيح بين الأوجه في أحاديث الدراسة، فيكون مراده بالاضطراب (بمعناه اللغوي) لا مااصطلح عليه المتأخرون.

٣- يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الأسناد، وقد يقع من راوٍ واحد، أو جماعة من الرواة.

٤- الحديث المضطرب ضعيف؛ لأن الاختلاف فيه مشعر بعدم ضبط راوية، والضبط شرط في صحة الحديث؛ وقد فقد المضطرب هذا الشرط.

٥- الاضطراب علة خفية لايطلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.

ومن التوصيات الجديرة بالبحث والدراسة تتبع كتب المتون الحديثية، وكتب العلل، والوقوف على الأحاديث التي حُكم عليها بالاضطراب ودراستها لبيان المراد بحكم النقاد عليها.

والحمدلله حمداً كثيراً على التيسير والتمام، وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١) **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري الكناني الشافعي، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢) **الآداب**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣) **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**، المؤلف: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٤) **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥) **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٦) **أمالي ابن بشران**، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧) **تاريخ أسماء الثقات**، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية — الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤م.

٨) **التاريخ الأوسط**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - مكتبة دار التراث - حلب — القاهرة، الطبعة: الأولى،

١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م.

٩) **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٠) **تاريخ بغداد**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

١١) **تاريخ دمشق**، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٢) **تالي تلخيص المتشابه**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧.

١٣) **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

١٤) **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١٥) **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني – القاهرة.

١٦) **تهذيب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٧) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١٨) **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٩) **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٢٠) **الثقات**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٢١) **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٢٢) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه – صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣) **الجرح والتعديل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٢٤) **جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار النفائس — الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٥) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٦) **الخلاصة في معرفة الحديث**، المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٧) **السنة**، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني،

المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ.

٢٨) **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٩) **سنن الدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٠) **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣١) **سؤالات السلمي للدارقطني**، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٣٢) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٣٣) **شرح علل الترمذي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٤) **شرح موقظة الذهبي** للشيخ : د الشريف حاتم العوني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، لعام ربيع الأول، ١٤٢٧هـ.

٣٥) **الشريعة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٦) **شعب الإيمان**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر

والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٧) **الضعفاء الصغير**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

٣٨) **علل الترمذي الكبير**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٩) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٤٠) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤١) **العلل لابن أبي حاتم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٤٢) **العلل ومعرفة الرجال**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٣) **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤٤) **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٤٥) **فضائل الصحابة**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٤٦) **القضاء والقدر**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤٧) **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

٤٨) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢ م.

٤٩) **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٥٠) **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، المؤلف: بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون . بيروت، الطبعة: الأولى . ١٩٨١م.

٥١) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٥٢) **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٥٣) **المراسيل**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٤) **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن

خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٥٥) **مسند الروياني**، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦.

٥٦) **المسند**، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠.

٥٧) **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٨) **المعجم الأوسط**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين — القاهرة.

٥٩) **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية — القاهرة، الطبعة: الثانية.

٦٠) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين** وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم -رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز-، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية — دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦١) **معرفة الصحابة**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٢) **معرفة أنواع علوم الحديث**، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار

الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣) **معرفة علوم الحديث(المحرر المختصر من علوم الأثر)** لشيخنا: د الشريف حاتم العوني، سيصدر قريباً بعون الله.

٦٤) **معرفة علوم الحديث،** المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٥) **المغني في الضعفاء،** المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٦٦) **المفردات في غريب القرآن،** المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.

٦٧) **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** ﷺ، المؤلف: علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي، أبو الحسن الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي، المحقق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، الناشر: دار الآثار – صنعاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٨) **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،** المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٦٩) **الموضوعات،** المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**٢٤٢٠**
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٢٤٢١
الدراسات السابقة	٢٤٢١
خطة البحث	٢٤٢١
منهج البحث	٢٤٢١
المبحث الأول: الدراسة النظرية	**٢٤٢٣**
المطلب الأول: تعريف «المضطرب» في اللغة.	٢٤٢٤
المطلب الثاني: النشأة التاريخية لمصطلح «المضطرب»، وتعاريف العلماء عنه.	٢٤٢٤
المطلب الثالث: تحرير مراد الدارقطني بـ «الاضطراب».	٢٤٢٦
المبحث الثاني: فيه جمع وتخريج ودراسة الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب	**٢٤٢٧**
المطلب الأول: حديث سلمان الفارسي، عن أبي بكرٍ رضي اللَّه عنهما.	٢٤٢٨
المطلب الثاني: حديث ابن عمر، عن عمر، رضي الله عنهما.	٢٤٣٢
المطلب الثالث: حديث سعيد بن المسَيِّبِ، عن عمر ﷺ.	٢٤٣٧
المطلب الرابع: حديث الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ ﷺ.	٢٤٤١
المطلب الخامس: حديث محمد بن الحنفيَّة، عن علي ﷺ.	٢٤٤٦
الخاتمة	**٢٤٤٩**
المصادر والمراجع	**٢٤٥٠**
فهرس الموضوعات	**٢٤٥٨**